الفقر وتوزيع الدخل من منظور الاقتصاد الإسلامي:

دراسة تطبيقية على مملكة البحرين

الدكتور/ هشام حنضل عبدالباقي

أستاذ الاقتصاد المشارك – جامعة المنصورة

ملخص

ما زال موضوع الفقر وتوزيع الدخل يستحوذ على اهتمام الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين لما له تأثير فاعل على كافة نواحي الحياة في المجتمع، فضلا عن أن الدين الإسلامي الحنيف يسعى إلى تحقيق الكفاية والعدالة في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع لأسباب عديدة منها: تحرير الفرد المسلم من الطغيان المادي وما يؤدي إليه من ترف وهلاك، حيث يقول **المولى عز وجل** "وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا" (الإسراء – 16)، وكذلك حتى لا يكون المال – وهو قوام الحياة الدنيا – منحصرا على فئة معينة، بينما تعاني فئات المجتمع الأخرى من الفقر والحرمان، وهنا يقول **رب العزة** "كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم" (الحشر -7)، ولتحقيق تلك الأهداف النبيلة حارب الإسلام كل صور الظلم والغش والإضرار بالمجتمع المسلم، والتي قد تؤدي إلى احتكار الثروة من ناحية، ودعم كل الوسائل والأعمال التي من شأنها زيادة تداول الثروة وشيوع نفعها على المجتمع بأسره.

يهدف البحث الحالي إلى الإجابة على سؤالين هامين أولهما هل يقدم الاقتصاد الإسلامي إطارا متكاملا يضمن تطبيقه انتفاء الفقر وعدم عدالة توزيع الدخل والثروة في المجتمع المسلم؟ والثاني: ما مدى توافق السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في البحرين للقضاء على الفقر ولتضييق الفجوة الدخلية مع المنهاج الإسلامي؟ ولتحقيق ذلك يأتي البحث الحالي كدراسة مستفيضة للفقر وتوزيع الدخل في مملكة البحرين.

وتمثلت أهم نتائج البحث في أن الزكاة كفيلة بإنتفاء الفقر من المجتمعات المسلمة وبتحقيق العدالة المنشودة في توزيع الدخل والثروة، فضلا عن الأدوات والفروض الأخرى المدعمة لدور الزكاة. وأن السياسات والإجراءات التي تتبعها الحكومة في البحرين تتفق والشريعة الإسلامية السمحاء. وتكمن أهم التوصيات في توجيه مزيد من الدعم والمؤازرة لقطاعي التعليم والصحة بمملكة البحرين لتحقيق العدالة في الحصول على خدمتي التعليم والصحة لكافة الأفراد.

1 -مقدمة

أوضح تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في قمة جوهانسبرج، 2002م أن 15% من سكان العالم يستهلكون 54% من الإنتاج العالمي، في حين أن 40% من الفقراء في البلدان ذات الدخل المنخفض يستهلكون 11% من إجمالي الإنتاج العالمي، وأن معدل الفقر وصل إلى 23% عام 1998 على اعتبار أن الحد الأدنى للدخل على خط الفقر يساوي واحد دولار يوميا، وأن هناك 1.2 مليار شخص يعيشون تحت خط الفقر، وهناك ما يقرب 1.1 مليار شخص لا يتوفر لهم مياه شرب نقية، و 2.4 مليار شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي المناسبة، وأن 113 مليون طفل في الدول النامية لا يتعلمون وأكثر من 60% منهم إناث، وأخيرا فإن في بعض الدول الأكثر فقرا فإن طفلا من بين خمس أطفال يموت دون سن الخامسة. ووصل العمر المتوقع عند الميلاد في بعض الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة 79.6 ، و 78.5، و 74.5 في كل من النرويج والمملكة المتحدة والبحرين على التوالي، بينما سجل المؤشر نفسه 56.5 و56 و 43.3 في كل من السودان والسنغال ونيجيريا على التوالي. وسجلت نسبة الإلتحاق بالمدارس والتعليم العام 100% في النرويج و39.4 في السنغال (تقرير التنمية البشرية، 2006). ويعكس الجدول رقم (1) دليل التنمية البشرية وبعض مؤشرات الفقر في العالم.

جدول رقم (1) دليل التنمية البشرية وبعض مؤشرات الفقر 2006

الدولة	قيمة دليل التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة (عام)	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدي البالغين	نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس والتعليم العالي	الناتج المحلي الإجمالي	دليل العمر	دليل التعليم
البلدان النامية	0.679	65.2	78.9	63	4775	0.76	0.72
الدول الأقل نموا	0.464	52.4	63.7	45	1350	0.46	0.50
الدول العربية	0.680	67.3	69.9	62	5680	0.71	0.66
شرق أسيا ومنطقة المحيط الهادي	0.760	70.8	90.7	69	5872	0.76	0.84
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0.795	72.2	90.2	81	7964	0.79	0.87
جنوب أسيا	0.599	63.7	60.9	56	3072	0.64	0.58
أفريقيا جنوب الصحراء	0.472	46.1	63.3	50	1946	0.35	0.57
وسط وشرق أوربا ورابطة الدول المستقلة	0.802	68.2	99.2	83	8802	0.72	0.94

المصدر: تقرير التنمية البشرية، 2006

وغني عن البيان أن الفقر ظاهرة عالمية تتفشى في كل أقطار العالم ولكن بنسب متفاوته، ومع ذلك إجتهد الاقتصاديون والاجتماعيون ورجال السياسة في تحديد المقصود بالفقير، وذلك بتحديد ما يسمى بخط الفقر، ومن ثم فيعتبر الشخص فقيرا إذا كان مستوى دخله يقع تحت مستوي دخل خط الفقر. ويبين الجدول رقم (2) نسبة السكان الذين يحصلون على أقل من دولارين يوميا، وذلك بإعتبار أن خط الفقر هو دولارين في اليوم. يسجل الجدول أن حوالي 93% من سكان شرق آسيا والباسفيك يحصلون على أقل من دولارين في اليوم في العام 1981، بيد أن هذه النسبة تضاءلت تدريجيا خلال الفترة 1981 – 1996م، وسجلت هذه النسبة في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل 69% تقريبا خلال العام 1981، وأخذت في التناقص لتصل إلى 58% تقريبا في العام 1996. وتذبذبت النسبة المعنية في الدول النامية الواقعة جنوب صحراء أفريقيا خلال الفترة المذكورة.

جدول رقم (2) نسبة السكان الذين يحصلون على أقل من دولارين في اليوم خلال الفترة 1981 - 2005

السنة	شرق أسيا والباسفيك (دول نامية فقط)	أوربا ووسط أسيا (دول نامية فقط)	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الدول منخفضة ومتوسطة الدخل	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دول نامية فقط)	جنوب صحراء أفريقيا (دول نامية فقط)
1981	92.6	8.3	24.6	69.4	26.7	73.8
1984	88.5	6.5	28.1	67.7	23.1	75.5
1987	81.6	5.6	24.9	64.3	22.7	74
1990	79.8	6.9	21.9	63.4	19.7	76.1
1993	75.8	10.3	20.7	61.6	19.8	75.9
1996	64.1	11.9	22	58.3	20.2	77.9
1999	61.8	14.3	21.8	57.1	19	77.6
2002	51.9	12	21.6	53.3	17.6	75.6
2005	38.7	8.9	17.1	47	16.9	72.9

المصدر: تقرير التنمية البشرية، 2006

أما بالنسبة للأقطار العربية، فقد رصدت الدراسة التي قام بها القطاع الاجتماعي في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن إجمالي عدد الفقراء دون خط الفقر (دولارين يوميا) حوالي 78.6% مليون نسمة في إثني عشر دولة فقط وهي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان والصومال وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب واليمن (**جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، 2007**). وفيما يتعلق بالفقر البشري في الأقطار العربية، فيمكن تقسيم تلك الأقطار إلى أربعة أقسام: دول ذات فقر بشري منخفض ويندرج تحتها كل من البحرين والأردن، ودول ذات فقر بشري متوسط وتضم سوريه ولبنان وليبيا وتونس والسعودية والكويت وقطر والإمارات، ودول ذات فقر بشري مرتفع وتضم سلطنة عمان فقط، وأخيرا دول ذات فقر بشري مرتفع جدا وتشمل مصر والسودان واليمن والمغرب والعراق (**الليثي، هبة، 2004**)[1].

ويرتبط الفقر وسوء توزيع الدخل بعلاقة وثيقة، فـمع وجود وإنتشار الفقر يشتد الصراع الاجتماعي على الدخل والثروة، مما يزيد من ميل الأغنياء إلى تعزيز إمتلاكهم للثروة والدخل،

[1] يقرر البعض أن ظاهرتي الفساد والتهميش وانتشارهما في البلدان العربية تعد عوامل أساسية في انتشار الفقر وعدم عدالة توزيع الدخل والثروة في تلك البلدان، راجع في ذلك: عيسى، محمد عبد الشفيع، 2009، نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي (إطار منهجي للسياسات ومقاربة كمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46

مما يعني زيادة الفجوة الدخلية بين الأغنياء والفقراء داخل المجتمع الواحد من ناحية وبين الدول فيما بينها من ناحية أخرى (**عيسى، محمد عبدالشفيع، 2009**). ومع تفاوت مستويات الدخول بين الأسر في المجتمع الواحد يتفاوت الطلب على الصحة والتعليم والتدريب، فيتفاوت أفراد المجتمع الواحد في القدرات والمهارات المكتسبة، ومن ثم تتفاوت فرص الحصول على العمل وفرص الحصول على أجور مناسبة، فيحصل أفراد الأسر الفقيرة على فرص عمل بأجور منخفضة، بينما يحصل أفراد الأسر الغنية على فرص عمل بأجور مرتفعة، وبالتالي يظل الفقير فقيرا والغني غنيا[2]. يعكس الجدول رقم (3) مدى إرتباط الفقر بعدالة توزيع الدخل، ففي دولة متقدمة كالنرويج يشكل الإنفاق على الصحة والتعليم والقطاع العسكري نسب 8.6% و7.7% و 2.05 من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، ويسجل معامل جيني 25.8، بينما تمثل هذه النسب 2.1% و 4.0% و1.4% على التوالي في دولة السنغال ويصل معامل جيني بها 41.3.

جدول رقم (3) إرتباط الفقر وعدالة توزيع الدخل في بعض دول العالم

الدولة	الإنفاق الصحي (% من الناتج المحلي الإجمالي) 2003	عدد الأطباء لكل 100000 نسمة 2004 – 1990	نسبة أغنى 10% إلى أفقر 10%	نسبة أغنى 20% إلى أفقر 20%	دليل جيني	الإنفاق العام على التعليم (% من GDP) 2004 – 2002	القطاع العسكري (% من GDP) 2004
دول ذات تنمية بشرية مرتفعة							
النرويج	8.6	313	6.1	3.9	25.8	7.7	2.0
الولايات المتحدة	6.8	256	15.9	8.4	40.8	5.9	4.0
فرنسا	7.7	337	9.1	5.6	32.7	6.0	2.6
المملكة المتحدة	6.9	230	13.8	7.2	36.0	5.5	2.8
الكويت	2.7	153	--	--	--	8.2	7.9
البحرين	2.8	109	--	--	--	--	4.4

[2] يشكل التعليم في غالبية الدول الفقيرة عاملا هاما للحصول على فرص عمل.

قطر	2.0	222	--	--	--	--	--
الإمارات العربية المتحدة	2.5	202	--	--	--	--	--
دول ذات تنمية بشرية متوسطة							
ليبيا	2.6	356	--	--	--	--	2.0
السعودية	3.0	137	--	--	--	--	8.3
الأردن	4.2	203	11.3	6.9	38.8	--	8.2
تونس	2.5	134	13.4	7.9	39.8	8.1	1.5
الجزائر	3.3	113	9.6	6.1	35.3	--	3.4
سوريا	2.5	140	--	--	--	--	6.6
مصر	2.5	54	8.0	5.1	34.4	--	2.8
المغرب	1.7	51	11.7	7.2	39.5	6.3	4.5
السودان	1.9	22	--	--	--	--	0.0
دول ذات تنمية بشرية منخفضة							
السنغال	2.1	6	12.8	7.5	41.3	4.0	1.4
نيجيريا	1.3	28	17.8	9.7	43.7	--	1.0

المصدر: تقرير التنمية البشرية، 2006.

وجملة القول أن الفقر وسوء توزيع الدخل ظاهرتان يعاني منهما غالبية دول العالم، ومع كثرة الدراسات والإبحاث التي تمت ومازالت لتفسير تلك الظاهرتين وتقديم إستراتيجيات للحد أو القضاء عليهما إلا أن تلك الحلول باءت بالفشل لأسباب مختلفة، فهل يقدم الإسلام حلا ناجعا للقضاء على هاتين الظاهرتين؟. ومن جهة أخرى فعلى الرغم من كثرة الكتابات في موضوعات الفقر والفقراء وتوزيع الدخل، وكذلك المنهاج الإسلامي المتعلق بتلك الموضوعات، إلا أنه ليس هناك دراسة تحليلية تضم الجانب الاقتصادي الوضعي لتلك الموضوعات وكذلك المنهاج الإسلامي لها، ومن هنا تأتي أهمية البحث الحالي الذي يقدم إطارا تحليلا للفكر الاقتصادي الوضعي للفقر وتوزيع الدخل، مبينا أوجه القصور فيه، ثم يقدم الإطار الإسلامي لانتفاء الفقر وسوء أو عدم عدالة توزيع الدخل والثروة.

2 -هدفا البحث

يهدف البحث الحالي إلى الإجابة على سؤالين هامين أولهما هل يقدم الاقتصاد الإسلامي إطارا متكاملا يضمن انتفاء الفقر وعدم عدالة توزيع الدخل والثروة في المجتمع المسلم؟ والثاني: ما مدى توافق السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في البحرين للقضاء على الفقر ولتضييق الفجوة الدخلية مع المنهاج الإسلامي؟

3 -فرضا البحث

يتمثل فرضا الدراسة الحالية في: 1- الاقتصاد الإسلامي يقدم إطارا متكاملا قادرا على القضاء على الفقر من ناحية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة بمفهومها في الإسلام، 2- تتوافق السياسات والإجراءات المتبعة في مملكة البحرين في علاج مشكلة الفقر وسوء توزيع الدخل مع المنهاج الإسلامي.

4 -مفهوم الفقر في الاقتصاد الوضعي

تتعدد مفاهيم الفقر، فالتعريف الموضوعي للفقر يعني بتحديد مستوى الدخل أو الإنفاق الفاصل بين الفقير وغير الفقير ويسمى هذا الحد بخط الدخل، وهو الحد الأدنى من الدخل اللازم للإنفاق على المواد الغذائية وغير الغذائية للفرد أو للأسرة. أما التعريف الذاتي للفقر، فيقيس الفقر من منظور الفقراء أنفسهم. ويحدد البنك الدولي الفقر على أنه عدم القدرة على توفير الحد الأدنى للمعيشة. وعلى الرغم من اختلاف مفهوم الفقر عن مفهوم توزيع الدخل إلا أن كليهما يؤثر في الآخر بدرجة ملموسة، فضعف آليات التوزيع العادل للدخل تؤدي حتما إلى زيادة عدد الفقراء وانتشار الفقر، والحد من الفقر وانتفاءه يؤثر بشكل إيجابي على توزيع الدخل (**Abdelbaki, H., forthcoming**).

5 -استراتيجيات محاربة الفقر في الاقتصاد الوضعي

تتعدد السياسات التي تمارسها الدول للتأثير على الفقر وتوزيع الدخل وإن كانت تهدف في مجملها التأثير في درجة تفشي أو عمق الفقر. وتضم تلك السياسات والاستراتيجيات حزمة من السياسات السعرية وسياسات الدخل وسياسات الأجور وسوق العمل وسياسات الإنتاج. فضلا عن حزمة السياسات التي تتميز بها برامج واستراتيجيات بعينها مثل برامج الإصلاح الهيكلي والتثبيت الاقتصادي. وتمارس تلك السياسات تأثيرها على الفقر وتوزيع الدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة. ويأتي التأثير المباشر من خلال استخدام الحكومات سياسات التشغيل و الدعم والإعانات للتأثير على دخل العاملين في القطاع الحكومي أساسا. ويأتي تأثير تلك السياسات غير المباشر باستخدام سياسات الطلب والتضخم وسعر الصرف.

يقدم البنك الدولي ثلاثة مداخل لمحاربة الفقر وهي (**World Bank, 1991 & 2004**): الأول مدخل تدعيم النمو الاقتصادي، ويعني اتخاذ إجراءات وسياسات من شأنها زيادة التوظف ولاسيما للفقراء ومن تلك السياسات تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنمية الريفية ودعم القطاع الزراعي وزيادة انسياب الاستثمار في الأقاليم والمناطق الأشد فقرا ولكن أثبتت التجارب أن آثار تلك السياسات كان محدودا. والثاني مدخل التنمية البشرية، ويعني بزيادة الاستثمار في رأس المال البشري لتعزيز الإنتاج من الفئات الفقيرة في المجتمع ويتطلب ذلك زيادة الإنفاق على التعليم والتدريب والصحة وضمان توفير الغذاء الكافي والصحي للفئات الأشد فقرا، وتهدف تلك السياسات إلى تقليل معدلات التسرب من التعليم، زيادة كفاءة الإنفاق العام في مجال محو الأمية، ودعم البنية الأساسية في مجال الصحة، ومد مظلة التأمين الصحي لتشمل المناطق الفقيرة، وتوفير المياه النقية والصرف الصحي إلى المناطق الفقيرة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني وزيادة اللامركزية وضمان المشاركة في الحياة السياسية. ولكن تلك السياسات تتعارض مع السياسات الانكماشية التي تستند عليها برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من الصندوق والبنك الدوليين، فضلا عن انخفاض الاستثمار

العام بصفة عامة في تلك الدول نتيجة لانخفاض الإيرادات العامة المتاحة. أما المدخل الثالث فمدخل الرفاهة الاجتماعية، ويعتمد أساسا على النفقات التحويلية لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع، وتهدف إلى العمل على توفير الدعم ليشمل كل الفئات المحتاجة مع ضمان وصول الدعم إليها. مرة ثانية فإن هذا المدخل يتعارض مع سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي.

وجملة القول أن الاستراتيجيات المقترحة من البنك الدولي – باعتباره المسئول الدولي عن محاربة الفقر – يشوبها الكثير من النقص بل والتعارض فيما بينها، فهي تطالب بزيادة الإنفاق الحكومي لدعم الفقراء وزيادة المدفوعات التحويلية وإتباع سياسات التمييز السعري في قطاع الصحة وزيادة الاستثمار العام مع إدارته لدفع النمو والتنمية الاقتصادية والريفية على وجه الخصوص، وكل ذلك يتعارض مع الخصائص العامة للنظام الرأسمالي والمسيطرة على برامج الإصلاح الاقتصادي المفروضة على الدول المطلوب منها إتباع استراتيجيات محاربة الفقر كما يبينها البنك الدولي والنتائج النهائية تؤكد فشل تلك الاستراتيجيات فيما تصبو إليه كما سيرد تفصيله.

6 ـفشل المعالجات السائدة

فيما يلي سنوالي تبيان فشل السياسات المطبقة في الاقتصاد الوضعي لمحاربة الفقر وسوء توزيع الدخل.

6.1. فشل سياسة الحد الأدنى للأجور

تقوم الحكومة بتحديد حدا أدنى لأجور العاملين بها يضمن حصول العامل على العائد الذي يكفل له حياة كريمة، ولا ريب أن قيمة الحد الأدنى تختلف من بلد لآخر ومن وقت لآخر داخل نفس البلد مما يلزم معه مراجعة هذه السياسة بصفة مستمرة للتأكد من تناسبها مع الأسعار الجارية، ولكن ما يحدث في كثير من الدول ولاسيما الفقيرة منها أن الحكومات تتراخي عن هذا الدور وخصوصا مع سياسة توظيف الخريجين والتي تثقل كاهل الحكومات

الفقيرة وتزيد من مشكلات العجز في ميزانياتها العامة وقد أدي ذلك إلى تجميد الأجور والالتزام فقط بالعلاوة السنوية التي لا تتناسب مع معدلات التضخم، مما يعني انخفاض الأجور الحقيقية، فقد انخفضت الأجور الحقيقية في مصر من 80.4 عام 1980/ 1981 إلى 67.8 عام 1994/ 1995م (**Radwan, S., 1997**)، كذلك انخفضت الأجور الحقيقية في اليمن من 5600 ريال يمني في مطلع التسعينات إلى أقل من 1000 ريال يمني عام 1996م (**World bank, 1996**). وبالنسبة للقطاع الخاص فتميل الحكومات إلى اعتبار أن العقد هو شريعة المتعاقدين، بما يعني أن الأجور في هذه القطاع تتحدد وفقا للعرض والطلب بعيدا عن رقابة الحكومة، مما أدي إلى تزايد فجوة الأجور بين القطاع العام والقطاع الخاص في بعض الدول العربية ومنها الكويت والسعودية.

ويرتبط الأجر بمستوي الإنتاجية بعلاقة وثيقة، ومع انخفاض مستوي إنتاجية العامل في الدول الفقيرة تتولد مشكلة الأجور المنخفضة والتي لا توفر الحاجات الأساسية للعامل، فمثلا انخفضت تكلفة وحدة العمالة في سلطنة عمان بمقدار 33% خلال الفترة 1980 - 1995 (**Chami, S., 1999**). وتتأثر إنتاجية العامل بعوامل ثلاثة وهي (**كريم، كريمة، 2005**): (1) المستوى التعليمي و(2) مدى توافر الخدمات الصحية و(3) مدى توافر الحصول على الأصول والائتمان. وتشكل هذه العوامل أيضا أسبابا لإنخفاض الإنتاجية بما يدعم إنخفاض الأجور فأصبحت الأجور في كثير من الدول الفقيرة وكأنها إعانات من الدول للعاملين تثقل كاهل الميزانية العامة للدول. وينجم عن انخفاض الإنتاجية تزايد أعداد العاطلين فيرتفع معدل البطالة ويقل الإنتاج ومن ثم التوظف والدخل وما يتبع ذلك من مشكلات الركود. وإن كان انخفاض إنتاجية العامل هو السبب الرئيس والجلي للبطالة إلا أن هناك أسباب أخرى مدعمة لذلك، حيث تختلف مسببات البطالة من دولة لأخرى وفقا للسياسات المتبعة، ففي مصر كانت سياسة توظيف الخريجين التي اتبعت لعدد من السنوات سببا جوهريا لاكتظاظ القطاع العام والحكومي بالعاطلين من فئة البطالة المقنعة، بينما كانت سياسة استقدام العمالة الأجنبية والتي

أتبعت في دول الخليج النفطية سببا هاما في تكدس القطاع غير الرسمي بالعمالة الوافدة غير الماهرة والتي زاحمت العمالة الوطنية، ومن ثم انتشرت البطالة بين الأخيرة لأسباب منها عدم قبول العمالة الوطنية العمل في بعض الوظائف من ناحية وعدم قبولهم العمل بأجر متدني ترضى به العمالة الوافدة.

وتؤدي البطالة إلى ارتفاع معدل عبء الإعالة ويحسب بقسمة عدد السكان في سن أقل من سن العمل، مضافا إليهم عدد السكان في سن أكبر من سن العمل على عدد السكان في سن العمل مضروبا في مائة. ويعبر عن مدى العبء الذي يلقيه السكان في فئات عمرية معينة على باقي الفئات في المجتمع. فبالنسبة للأفراد ذوي الأسر الكبيرة يكون العبء واضحا على الأفراد في سن العمل في الأسرة وبهذا الشكل فإن الهيكل العمري الذي يتضمن الكثير من الأفراد المعالين يعني أن الأفراد العاملين سيدخرون أقل، لحاجتهم إلى الإنفاق على الأسرة، ومن ثم يتأثر توزيع الدخل بين الفئات المختلفة نتيجة لاختلاف معدل الإعالة فيما بينهم. والجدير بالذكر أنه كلما زادت معدل المشاركة في العمل في المجتمع كلما انخفض معدل الإعالة والعكس بالعكس. وارتفاع معدل الإعالة يزيد حدة الفقر وسوء توزيع الدخل في المجتمع.

6.2. فشل سياسة سعر الفائدة

تستخدم سياسة سعر الفائدة في الاقتصاد الوضعي لتحقيق العديد من الأهداف منها توفير السيولة اللازمة للفقراء، ولكن هذا الهدف في حد ذاته يتعارض مع أهداف القطاع المصرفي والمالي في الاقتصاد الوضعي الذي يهدف إلى تحقيق أعلى الأرباح، مع ضرورة توافر أعلى مستويات الضمانات في حالة الإقراض، ومن ثم فإن الأغنياء هم الفئات القادرة على الاستفادة من القطاع المالي في الاقتصاد. ويدعم هذه النتيجة أن النظام المالي ومنه المصرفي قد يكون متاحا في مناطق / أقاليم وغير متاح مطلقا / بنفس الكفاءة في مناطق / أقاليم أخرى. وأن الأسر

في الفئات الدخلية المرتفعة / في بعض المناطق قد يكونون أكثر إدراكا ودراية بالمعاملات المصرفية أكثر من الفئات ذات الدخل المنخفض / في المناطق الأخرى. وبديهي أن الميل الحدي للادخار لدى الأسر ذات الدخل المرتفع / في المناطق الحضرية غالبا يفوق الميل الحدي للادخار لدى الأسر ذات الدخل المنخفض / في المناطق الريفية. وأخيرا فإن شيوع الاستثمار الذاتي في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق الحضرية يؤدي إلى عدم استفادة تلك المناطق من ذلك القطاع.

ويتمثل الأثر السلبي للربا على الأسواق المالية والائتمان في الاقتصاد القومي في: (1) التعامل في الليمون، حيث تؤثر زيادة أسعار الفائدة على عائد المؤسسات المالية من خلال أثرين: الأثر الإيجابي المألوف، حيث أن زيادة أسعار الفائدة تزيد العائد المتحقق للمؤسسات المالية وذلك بفرض ثبات العوامل المؤثرة الأخرى. ثم يأتي ما يسمى بأثر الأختيار العكسي والذي يعمل في الإتجاه العكسي، فرفع سعر الفائدة من قبل المؤسسات المالية يزيد من المشروعات ذات العائد المرتفع والمخاطرة المرتفعة أيضا، حيث أن المقترضين الراغبين في دفع أسعار فائدة عالية هم أصحاب المشروعات ذات العوائد المرتفعة والمخاطرة المرتفعة. وفي ذات الوقت ينسحب المقترضون أصحاب المشروعات ذات العائد المنخفض والمخاطرة المنخفضة، حيث أنهم لا يرغبون في دفع أسعار الفائدة المرتفعة. ونتيجة لهذا الأثر فإن جملة المقترضين تكون من أصحاب القدرة المنخفضة على الوفاء بالإلتزامات المالية تجاه المؤسسات المالية، وهنا تضطر المؤسسات المالية إلى التعامل معهم ويطلق على تلك العملية –أي التعامل مع المقترضين الأسوأ إئتمانيا – بالتعامل في الليمون Lemons[3]. ومن جهة أخرى قد يؤدي إرتفاع أسعار الفائدة إلى تغير عكسي في سلوك المقترضين (Moral hazard)، حيث أن رفع أسعار الفائدة سيجذب المشروعات ذات المخاطرة المرتفعة، حيث أن إرتفاع أسعار الفائدة

[3] قدم Akerlof (1970) مشكلة الليمون، ويقصد بها أن المشتري لسلعة مستعملة لا يكون لديه معلومات عن جودة السلعة والتي يعلمها البائع، ولذا فإنه، أي المشتري يكون مستعدا لدفع سعر متوسط لشراء السلعة. ويضطر أصحاب السلع الجيدة إلى ترك السوق لأن السعر المتوسط يكون منخفضا جدا، ومن ثم يبقى في السوق السلع الأقل جودة والتي تسمى الليمون. ويتشابه هذ التحليل مع تفسير قانون جريشام للعملات المتداولة، حيث في ظل وجود أكثر من عملة في التداول، تؤدي عمليات البيع والشراء إلى أن تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة من التداول.

سيقلل العائد المتوقع للمقترضين من المشروعات ذات المخاطرة المنخفضة والعائد المنخفض بقدر أكبر من ذلك العائد للمشروعات ذات المخاطرة العالية والعائد المرتفع، مما قد يحث المقترضين على الإقبال على المشروعات الأولى، مما يخفض العائد المتحقق للمؤسسات المالية. أما إذا كانت أسعار الفائدة منخفضة فإن الأثر الإيجابي المباشر لزيادة أسعار الفائدة قد يعادل في التأثير أثري الإختيار العكسي والخطر الجيد، ومن ثم فإن العائد المتحقق للمؤسسات المالية يزيد بزيادة أسعار الفائدة حتى مستوى معين بعدها ينخفض العائد نتيجة عمل الأثرين المذكورين. و(2) وعند سيادة الأثرين المذكورين لسعر الفائدة تفضل المؤسسات المالية تقليص الائتمان وما يتبعه من خفض للاستثمار، وما لذلك من آثار إنكماشية على الاقتصاد القومي برمته، وبالطبع تتأثر الفئات الفقيرة بصورة أكثر من غيرها بالركود الاقتصادي (**عبدالباقي، هشام، 2012**).

6.3. فشل السياسة السعرية

استخدام السياسة السعرية للتأثير على الفقر وتوزيع الدخل القومي يعني أن الحكومة تقوم بتخفيض أسعار سلع معينة يقتنيها فئات أو أقاليم أو قطاعات معينة في المجتمع. ومن تلك السياسات التي يمكن أن تتبعها الحكومة وضع حد أقصى لأسعار السلع الضرورية التي يقتنيها الفقراء، أيضا قد يكون الغرض من وضع حد أقصى للسعر هو وقف الاتجاهات التضخمية في المجتمع. وأثبتت التجارب فشل تلك السياسات في كبح جماح التضخم فضلا عن أن الدول المطالبة بإتباع تلك السياسات مطالبة أيضا بعدم التدخل في عمل الأسواق وتركها لقوى العرض والطلب.

6.4. فشل سياسة سعر الصرف

نقصد بسياسة صرف الصرف استخدام تخفيض أو زيادة سعر صرف العملة لإحداث تأثير مقصود في توزيع الدخل القومي. يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى التأثير على الأسعار

الحقيقية النسبية للسلع، حيث يزيد من أسعار سلع التصدير مقومة بالعملة المحلية (ويخفض أسعار تلك السلع مقومة بالعملة الأجنبية)، ويعمل هذا على انخفاض الطلب المحلي على السلع الأجنبية (الواردات)، ويزيد الطلب الأجنبي على السلع المحلية (الصادرات)، فتزيد الصادرات وتقل الواردات أي يزيد التدفق النقدي للداخل ويقل التدفق النقدي للخارج. وتؤدي تلك التغيرات إلى تشجيع الإنتاج للتصدير، فيزيد الإنتاج المحلي ومن ثم التوظف والدخل في قطاعات التصدير، مما يعني إعادة توزيع الدخل لصالح القطاعات المعنية.

ولكن التطبيق العملي لتلك السياسة يقرر أن تنفيذ تلك السياسة يتم من خلال التخفيض الإسمي لسعر صرف العملة المحلية والذي يترتب عليه ارتفاع معدل التضخم نتيجة ارتفاع أسعار الواردات، وهو ما يؤثر سلبا على الفقر والفقراء، فضلا عن أن القطاعات الغنية هي المستفيدة من تلك السياسة على الأقل بدرجة تفتق إستفادة القطاعات الفقيرة.

6.5. فشل سياسة الدعم (شبكات التكافل الاجتماعي)

تهدف شبكات التكافل الاجتماعي إلى الحد من سوء توزيع الدخل من خلال تقديم الدعم بصوره المختلفة إلى الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل. وتقاس كفاءة شبكات التكافل الاجتماعي بمدى قدرتها على توصيل الدعم والمساعدات المختلفة إلى مستحقيها. وعند مقارنة كفاءة الزكاة وكفاءة منظومة التكافل الأهلية والحكومية في اليمن، بينت الدراسة أن كفاءة الزكاة في الوصول إلى مستحقيها أكبر منها بالنسبة لشبكات التكافل الأهلية والحكومية، وتشير الدراسة أيضا إلى اتساع دائرة عمل الزكاة عنها في حالة الشبكات الأهلية والحكومية، فضلا عن أن متوسط قيمة المبالغ المحولة إلى الأسرة الواحدة في حالة الزكاة يفوق مثيله في حالة الدعم المنساب لها من الشبكات الأهلية والحكومية (القدسي، سليمان، بدون سنة نشر)، ويتبين ذلك من الجدول رقم (4)، حيث يتحصل العشير الأفقر على 940 ريال يمني من الزكاة، بينما يحصل نفس العشير على 886 ريال من شبكات التكافل. وبالنسبة للعشير الأغنى فيحصل على 469 ريال من الزكاة،

في حين يحصل نفس العشير على 739 ريال من شبكات التكافل، مما يؤكد كفاءة الزكاة في الوصول إلى مستحقيها مقارنة بشبكات التكافل الأهلية والحكومية. ومن الملاحظ أن تحويلات المنظمات والهيئات الدولية تتسم بانخفاض الكفاءة أيضا.

جدول رقم (4) كفاءة الزكاة وكفاءة شبكات التكافل الأهلية والحكومية في اليمن

عشر الدخل	الزكاة	تحويلات الشبكات الأهلية والحكومية	تحويلات أفراد من الداخل	تحويلات أفراد من الخارج	تحويلات منظمات وهيئات
العشير الأفقر	940	886	1147	492	58
الثاني	895	666	2869	1334	50
الثالث	820	717	3628	1634	14
الرابع	795	462	4171	2284	20
الخامس	700	371	3050	2950	54
السادس	690	728	3886	4472	20
السابع	671	432	4666	8332	219
الثامن	678	706	4882	13594	107
التاسع	618	914	8198	22444	3820
العشير الأغنى	469	739	14758	94228	20624

المصدر: القدسي، سليمان، بدون سنة ناشر

وبالنسبة إلى الدعم العيني، فقد أظهرت الدراسات أن برامج الدعم العيني الحكومي لا تحقق دوما الكفاءة في توصيل الدعم لمستحقيه ولاسيما مع انتشار الفساد بصوره المختلفة من رشاوى، واختلاس، و .... الخ. ففي مصر، فإن دعم الحكومة للخبز اتسم بانخفاض الكفاءة وخصوصا في الريف (Adams, 2000). وفي اليمن أيضا فإن برامج دعم القمح والكهرباء والمحروقات تتسم بانخفاض الكفاءة في الوصول إلى مستحقيها، حيث أن نصيب العشير الأكثر فقرا من دعم القمح لا يتعدى 2.5، بينما نصيب العشير الأغنى من نفس الدعم يصل إلى 30.7، وكذلك الحال بالنسبة لدعم المحروقات، فنصيب العشير الأفقر يصل إلى 2.0 فقط، بينما يصل

نصيب العشير الأغنى 37.1، وفي حالة دعم الكهرباء، فإن نصيب العشير الأفقر 6.4، ويتزايد المقدار بارتفاع الدخل حتى العشير السادس، لينخفض بالنسبة للعشير السابع، ثم يتزايد في العشير التالي ليصل إلى 13.1 في حالة العشير الأغنى (الجدول رقم 5). ولا يختلف الوضع كثيرا في الكويت التي تقدم فيها الحكومة حزمة من برامج الدعم النقدي والعيني، حيث أن دعم السلع ذات المرونات الإنفاقية العالية كالكهرباء والمحروقات يجعل نصيب الفئات ذات الدخل المرتفع تستفيد أكثر من أصحاب الدخل المنخفض، وفي حالة دعم مياه الشرب، فإن نصيب العشير الأغنى يفوق نصيب العشير الأدنى (الأكثر فقرا) بـ 21 ضعفا (Al- Qudsi, 1995).

جدول رقم (5) توزيع الدعم الحكومي السلعي في اليمن

عشير الدخل	القمح	الكهرباء	المحروقات
الأكثر فقرا	2.5	6.4	2.0
الثاني	4.2	7.5	3.3
الثالث	5.0	8.9	3.5
الرابع	6.0	9.2	5.1
الخامس	7.2	9.8	6.1
السادس	8.2	10.9	6.8
السابع	9.6	10.6	8.8
الثامن	11.9	11.7	12.4
التاسع	14.6	11.7	14.9
العشير الأكثر غنا	30.7	13.1	37.1

المصدر: World Bank, 1996

وخلاصة ما سبق أن شبكات التكافل الاجتماعي فشلت في توصيل الدعم لمستحقيه لأسباب عديدة على رأسها تفشي الفساد في الدول التي تعاني من الفقر وسوء توزيع الدخل.

6.6. فشل السياسة الضريبية

في الدول النامية والتي عادة تعاني من مشكلتي الفقر وسوء توزيع الدخل بين مواطنيها غالبا ما يكون الهدف الرئيس من الضرائب هدف جبائي لزيادة الإيرادات الضريبية، من خلال زيادة معدلات الضرائب، ويؤدي ذلك إلى تراجع النشاط الاقتصادي، فينخفض الإنتاج والتوظف الدخل، فيأتي التأثير أكثر قوة على الفقراء.

وغني عن البيان أن السياسة الضريبية في غالبية الدول النامية والفقيرة تعاني من كثير من العيوب والعقبات التي تنتفي معها كفاءة تلك السياسة ودورها في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة. ومن تلك المشكلات التهرب الضريبي، وتكاليف الجباية، وفساد الجهاز الجبائي، وسوء إستخدام الايرادات الضريبية بما يفيد المجتمع، فضلا عن أن السياسة الضريبية الغير مناسبة تؤدي إلى التضخم، وما يشكله ذلك من عبء على الفقراء.

7. تأثير الممارسات / السياسات الدولية وفشلها في العلاج

بالإضافة إلى السياسات الداخلية التي تمارسها كل دولة اختياريا أو إجباريا لعلاج مشكلتي الفقر وسوء توزيع الدخل، توجد بعض الممارسات والسياسات الدولية التي تؤثر بشكل كبير على الدول النامية والأكثر فقرا وتزيد من مشكلاتها المتعلقة بالفقر وسوء توزيع الدخل، وفيما يلي سنبين أهم تلك السياسات.

7.1. برامج الإصلاح الاقتصادي

لا يغيب عن كل ذي فكر أن برامج الإصلاح الاقتصادي والتي تقررها مؤسستا بريتون وودز –صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – هي برامج رأسمالية تهدف إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال تخفيض الإنفاق العام عامة والدعم بصفة خاصة وتجميد الأجور والعمل دوما على تفعيل آلية الأسعار السوقية وتشجيع القطاع الخاص وغيرها من السياسات والإجراءات التي تؤثر سلبا على الفئات الفقيرة في المجتمع من ناحية وتزيد الفجوة

الدخلية من ناحية أخرى.

ويمكن قياس آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الفقر وتوزيع الدخل في الاقتصاد القومي باستخدام معايير ثلاثة: أولهم معيار الدخل الحقيقي، فانخفاض الدخل الحقيقي في المجتمع يعني أن لبرامج الإصلاح الاقتصادي أثر سلبي على الفقر وتوزيع الدخل، وثانيهم معيار كلفة المعيشة، فارتفاع كلفة المعيشة يعكس الآثار السلبية للبرامج المعنية، وأخيرا معيار الخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة بأسعار منخفضة، فزيادة تلك الخدمات يعني أن لبرامج الإصلاح الاقتصادي آثار إيجابية على الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع.

وبغض النظر عن السياسة الإجبارية للدول الفقيرة على تطبيق تلك البرامج، فإن الآثار السلبية لتلك البرامج في مجملها فاقت كثيرا الآثار الإيجابية، فزادت أعداد الفقراء وانتشرت البطالة وتعمق الركود الاقتصادي وما يتبعه من آثار في تلك الدول. ففي الجزائر وبعد أن قطعت شوطا طويلا في برامج الإصلاح الاقتصادي وصل معدل البطالة 49% عام 2004 في صفوف السكان أقل من 20 عاما و44% في صفوف الشباب في سن ما بين 20 – 24 عاما، ووصل معدل البطالة بين من هم أقل من 30 عاما 73% في العام المذكور مقارنة بـ 42% في عاما 1996. ولا يختلف الأمر في مصر والتي اعتمدت برامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد والبنك الدولي عام 1990، وكان لتلك البرامج آثار سلبية عميقة على الفقر والفقراء في مصر فضلا عن اتساع الفجوة الدخلية، وإن حاولت مصر تخفيف حدة الآثار السلبية على الفقراء من خلال بعض البرامج ومنها الصندوق الاجتماعي إلا أن الممارسات الخاطئة وتفشي الفساد وضعف الميزانيات حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة، فقد تزايد الفقر بصورة ملحوظة، وتزايد معدل الفقر، حيث بينت مسح نفقات الأسرة المصرية أن 44% من السكان غير قادرين على الإنفاق للحصول على الحد الأدنى من الغذاء المناسب (**Abdelbaki, H., 2003**).

7.2. التمويل الدولي والمديونية الدولية

تناولت الكثير من الدراسات موضوع التمويل الخارجي والمنح والقروض ومنها ما هو داعم للتمويل الخارجي ودوره في إحداث النمو والتنمية في الدول المضيفة (**Hadjimichael, 1995; Hansen & Trap, 2000; and Clements & Bhavnani, 2004**)، ومنها – وعلى النقيض- من يرفض ذلك ويشكك في دوره في الدول المضيفة (**Pallage & Robe, 2001; Bulir & Hamann, 2003; Bulir & Lane, 2004 ; and Rajan & Subramanian, 2005**)، ثم هناك رأيا ثالثا يرى أنه لا ضير من الاعتماد على التمويل الخارجي بشروط معينة تكفل استفادة الدولة المضيفة من الأموال المنسابة في دفع برامج التنمية بها. ومع ذلك نرى أن التمويل الأجنبي المصاحب للسير في برامج الإصلاح الاقتصادي لا تؤتي بثمارها على الدول المضيفة لأسباب أهمها مشروطية ذلك التمويل، وتعارض الاستفادة من ذلك التمويل مع برامج الإصلاح الاقتصادي في صيغته المقررة من مؤسستي بريتون وودز، وأخيرا وهذا ما يهمنا هنا أن الاستفادة من موارد التمويل تتم في مجالات تدعم الفقر وسوء توزيع الدخل في الاقتصاد القومي.

7.3. العولمة والنظام العالمي الجديد

يقصد بالنظام الاقتصادي العالمي مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة. وتعد العولمة أحد خطوات هذا النظام، ويتكون النظام الاقتصادي العالمي من 1- النظام النقدي الدولي، وهو ذلك النظام الذي يحكم ويضبط قواعد السلوك في كل ما يتعلق بأسعار الصرف وموازين المدفوعات ومصادر تمويل العجز ونوعية السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لعلاج مثل هذا العجز عند وقوعه، وبالتالي فإن هذا النظام يفترض انه يكفل تحقيق الاستقرار النقدي العالمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وذلك عن طريق صندوق النقد الدولي. و2- النظام المالي الدولي، وهو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في

كل ما يتعلق بالتحركات أو الانتقالات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة مساعدات أجنبية أو قروض خارجية وسواء كانت رسمية أو تجارية أو في صورة استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، وذلك عن طريق البنك الدولي. وأخيرا 3- النظام التجاري الدولي، وهو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع، وتحديد ما يجوز وما لا يجوز من الإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير، بل والعمل من خلال هذا النظام على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولي وترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence وتعظيم العائد من التجارة الدولية لكل أطراف الاقتصاد العالمي، وقد قامت سكرتارية الجات بالمحافظة على استمرارية هذا المكون من مكونات النظام الاقتصادي العالمي، إلى أن قامت منظمة التجارة العالمية (WTO) على أثر دورة أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، لتتولى إدارة النظام التجاري الدولي اعتباراً من أول يناير 1995 (**شرف، أحمد، 1992 وفوزي، سميحة، 1993**).

وغني عن البيان أن من أسوأ نتائج العولمة والنظام العالمي الجديد تلك التغيرات الكبيرة التي أثرت سلبا على التنمية الاجتماعية، ومنها ما حصل في أوربا الشرقية ووسط آسيا، حيث تفاقم عدد الفقراء، ومنها تجاهل الدول الصناعية الكبرى ظاهرة الاحتباس الحراري التي هي نفسها السبب فيه، ولكن أخطر ما نجم عن العولمة والنظام العالمي الجديد هو الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية والتي ما تظهر في دولة فسرعان ما تنتشر في بقية دول العالم الفقير منه والغني، ولكن الأثر الأكبر بالطبع يقع على كاهل الدول الفقيرة والتي ليست سببا في تلك الأزمات، فما زالت دول العالم تتعافى من الأزمة العالمية الأخيرة والتي بدأت في الولايات المتحدة نتيجة ممارسات غير مسئولة للقطاع المالي والعقاري ولكن الأثر غطى جل الاقتصاد الدولي، وربما كان الأثر ضعيفا في الصين لأنها ظلت متحفظة على العولمة وتطبيقها. ثم تأتي التدخلات السافرة من قبل الدول المهيمنة في سياسات الدول الأضعف، وما لذلك من تأثيرات ضارة باقتصاديات الأخيرة فتزداد الأوضاع فيها سوءا.

والخلاصة أن الممارسات الدولية وإن كانت تهدف أحيانا إلى علاج مشكلات وقصور في السياسات في الدول الفقيرة إلا أن الآثار الإجمالية تكون في غير صالح الطبقات الفقيرة في تلك الدول.

8. الفقر وتوزيع الدخل في الإسلام

يقوم الباحث في هذا الجزء بعرض مفهوم الفقر وتوزيع الدخل في الإسلام، ثم يبين كيف أن الزكاة كأحد أركان الإسلام يمكنها القضاء على الفقر وتحقيق العدالة المنشودة في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع المسلم وكذلك بين الأجيال المختلفة، ثم يعرض الباحث بعض فروض وأدوات مدعمة لدور الزكاة، ويخص بتوضيح مختصر كل من دور الأغنياء في توظيف الفقراء والصيرفة الإسلامية والسوق المالي الإسلامي.

8.1. الفقر في الإسلام

يحث الإسلام على العمل المنتج الحلال ويعتبره خير وسيلة للكسب، فيقول الله عز وجل "فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون " سورة الجمعة، آيه 10. فضلا عن الكثير من الأحاديث النبوية الشريفة التي تحث على العمل منها (ما كسب الرجل كسبا أطيب من عمل يده. وما أنفق الرجل عن نفسه وولده وخدمه فهو صدقه) سنن بن ماجه، باب الحث على المكاسب، حديث رقم 2137. وأيضا يقول النبي الكريم (ما أكل أحد طعاما قط خير من أن يأكل من عمل يده، وأن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، كتاب البيوع، باب كسب الرجل، ج 9، ص 154. فالأصل في الإسلام أن يأكل الرجل من عمل منتج حلال ليشبع حاجاته باستغلال طاقته وإمكاناته مهما كانت متواضعة.

ويحرم الإسلام السؤال إلا في حالات ثلاث: الفقر المدقع أو الغرم المفظع أو الدم الموجع. فالسؤال من غير حاجة أو ضرورة ملحة حرام إسلاميا، وقد قال الرسول صلى الله

عليه وسلم (من سأل الناس أموالهم تكثرا فإنما يسأل جمرا، فليستقل، أو ليستكثر) مسلم، الصحيح، باب كراهة المسألة للناس، ج 2، ص 720.

ومع ذلك يقر الإسلام الفقر ويعتبره خطر على الأسرة وعلى المجتمع بأسره، بل يعتبره بلاء يستعاذ بالله من شره، فكان النبي الكريم يتعوذ (اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار، ومن عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة الغنى، وأعوذ بك من فتنة الفقر) كما كان عليه الصلاة والسلام يقرن تعوذه من الفقر بتعوذه من الكفر (اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر، اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، لا إله إلا أنت" رواه أبو داود. ويعني الفقر في الإسلام الحاجة أو العوز، فيقول الله عز وجل "يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله". بمعنى أنتم المحتاجون إلى الله. وقال جل شأنه "والله الغني وأنتم الفقراء إليه" بمعنى الحاجة إلى ضرورات الحياة. ويفرق الإسلام بين الفقير والمسكين، فالفقير من له ما لا يكفيه، والمسكين ما ليس له شئ يسكن إليه. أيضا يفرق الإسلام بين أنواع مختلفة من الفقر، فالفقر النسبي يعني تفاوت دخول الناس ويعترف الإسلام بهذا النوع كسنة كونية، حيث يرجع لتفاوت قدرات الأفراد ومقدار ما يبذلونه من جهد وعمل، فيقول الله جل شانه "وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم في ما أتاكم" و كذلك يقول جل في علاه "أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون"، فالهدف من التفاوت في الأرزاق هو الابتلاء وتسخير العمل والنظام حتى تقوم الحياة، فالناس متفاوتون في قدراتهم ومهاراتهم وجهودهم ومن ثم لابد أن تختلف أعمالهم وما يبذلونه ومن ثم تختلف عوائدهم ودخولهم. والنوع الثالث هو الفقر الطبقي، ويقصد به عدم قدرة الفرد على إشباع حاجاته، بمعنى عدم القدرة على تحقيق حد الكفاية. ويقصد بحد الكفاية المال اللازم لتوفير الحاجات الأساسية للفرد بل وأيضا ما تستقيم معه حياته ويصلح أمره، ويجعله يعيش في مستوى المعيشة السائد في المجتمع، ومن هنا فإن حد الكفاية مفهوم ديناميكي يتغير من مجتمع لأخر ومن زمن لأخر داخل المجتمع الواحد. وليعيش المجتمع المسلم في وئام وسلام

وتكافل فرض الإسلام العديد من العبادات والنوافل للحد من الفقر في المجتمع المسلم من ناحية وضمان التكافل التام بين الفقراء والأغنياء من ناحية أخرى، بما يكفل الحد الأدنى للمعيشة للفقراء، أي يضمن لهم حد الكفاية.

8.2. توزيع الدخل من منظور الاقتصاد الإسلامي

يرى الإسلام أن العدل المطلق يعني تفاوت الأرزاق، مع ضرورة تحقيق العدالة الإنسانية. ويرفض الإسلام اعتبار المال هو القيمة الأساسية الكبرى، ولكن يجب توافر حد الكفاية للفرد ويفضل أن تكون عن طريق الملكية الفردية أو العمل المنتج بأشكاله المختلفة. فيقر الإسلام المساواة المطلقة بين كل المسلمين في توفير حد الكفاية، بمعني إذا عجز مسلم عن توفير ما يكفيه لمرض أو شيخوخة أو .... الخ وجب على الدولة توفير ذلك له من بيت المال. يقول تعالى "إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى"، سورة طه 118 و 119 ويقول المصطفى (ص) (ما آمن بي من بات شبعانا وجاه جائع). السيوطي، ولكن ما يفوق حد الكفاية فيقر الإسلام التفاوت فيه.

يتم توزيع الدخل والثروة في الإسلام على مراحل ثلاث: الأولى التوزيع المبدئي للثروة ويتم عن طريق التملك، حيث يقر الإسلام الملكية الخاصة وذلك وفقا لشروط وإجراءات محددة، وذلك بناء على مبدأ (أن المال مال الله والبشر مستخلفون فيه)، أيضا ينظم الإسلام استثمار الملكية الخاصة بمجموعة من القواعد والقيود بما يضمن توفير احتياجات المجتمع وتحقيق الرفاهة لأفراده. كما أن الإسلام يقر الملكية العامة، بهدف تحقيق غايات مبينة منها تحقيق التوازن بين الأفراد في الجيل الواحد، ثم تحقيق التوازن بين الأجيال المتعاقبة، تحقيق تنمية المجتمع المسلم. والمرحلة الثانية ويتم خلالها توزيع الدخول على عوامل الإنتاج المشاركة في العمليات الإنتاجية في المجتمع. وأخيرا في المرحلة الثالثة يتم إجراء بعض التغييرات على التوزيع القائم للدخل والثروة أو ما يسمى إعادة توزيع الدخل لصالح فئات على حساب فئات أخرى.

8.3. الزكاة وانتفاء الفقر وتحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة في المجتمع المسلم

يحاول الباحث في هذا الجزء بيان أن الزكاة أداة هامة تستطيع لو أديت كما يجب أن تقضي على الفقر وأن تحقق العدالة في توزيع الدخل والثروة في المجتمعات المسلمة.

أهداف الزكاة

يمكن إجمال أهداف الزكاة في أهداف أخلاقية وأهداف اجتماعية وأهداف اقتصادية. ويتمثل الهدف الأخلاقي للزكاة في تطهير الأموال النامية، ويتمثل الهدف الاجتماعي لها في إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الاجتماعية الثمانية وعلى رأسها الفقراء والمساكين [4]. وتتمثل أهداف الزكاة الاقتصادية في: محاربة الاكتناز وتحريك السيولة النقدية ودعم الإنفاق الضروري على حساب الإنفاق الترفي (على الكماليات) ومحاربة القروض الاستهلاكية وتشجيع القروض الحسنة للغارمين.

هل تستطيع الزكاة القضاء على الفقر وتحقيق عدالة التوزيع؟

تلعب الزكاة دورا هاما في الحد من مشكلة الفقر في المجتمع المسلم، فضلا عن دورها الحيوي والمؤثر في تنميته من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الفئات الأكثر فقرا. ولكن السؤال الهام الآن هو: هل القيام بها وحدها بالكيفية التي أرادها المولى سبحانه وتعالى يكفي لتحقيق هذين الهدفين: إنتفاء الفقر وتحقيق عدالة التوزيع؟، نحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال النقاط التالية:

حدد الإسلام على وجه الحصر أوجه صرف الزكاة في مصارف ثمانية، والملاحظ أن تلك الفئات هي الأكثر فقرا في المجتمع، ويترتب على ذلك زيادة الأنفاق على الاستهلاك الضروري، فيزيد الطلب الكلي في المجتمع، ويستجيب أرباب الأعمال لتلك الزيادة بزيادة

[4] في قوله تعالى "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم" التوبة، الآية 60.

التوظيف والإنتاج في المرحلة التالية، فيزيد الدخل، وتبعا لزيادة الدخل تبدأ دورة جديدة من زيادة الطلب والتوظف والإنتاج ثم الدخل وهكذا. وبفعل مضاعفات الإنفاق في المجتمع يتضاعف الدخل مرات وفقا لحجم تلك المضاعفات، فينتعش الاقتصاد القومي. ومن جهة أخري فإن المنفعة الحدية للنقود لدي الغني أقل منها لدي الفقير، ولذا فإن الأخير سيحرص على إنفاق أموال الزكاة التي تلقاها في شراء السلع الضرورية فقط كما سبق ذكره، وزيادة الإنفاق يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع، مما يؤدي إلى زيادة قيمة المضاعف، ومن ثم زيادة قوة تأثيره في الاقتصاد القومي.

يجب على دافع الزكاة أن يذهب إلى حيث يوجد المستحق للزكاة ليعطيه حقه وهنا تظهر عظمة الإسلام، حيث يوطد في نفس صاحب المال أن عليه حق يجب دفعه وأيضا أنه محتاج لمستحق الزكاة ليقدم له هذا الحق، ومن الناحية الأخرى يحفظ لمستحقي الزكاة ماء وجهه. واقتصاديا فإن ذلك يعني انتفاء التهرب من دفع الزكاة كما هو الحال في الضريبة من ناحية وأيضا تنتفي نفقات التحصيل تماما من ناحية أخرى .

من مصارف الزكاة الغارمين، والغارم هو الذي لا يستطيع الوفاء بدين عليه، ولم يكن دينه في معصية، وتتضمن هذا المصرف أيضا من خسر تجارته أو مصنعه أو بضاعته، ومن هنا فإن توجيه الزكاة لهم يعني إعادة دمجهم في عملية الإنتاج بما يعني استمرار استفادة المجتمع منهم وعدم تأثر الإنتاج وعرض المنتجات بظروفهم.

ويجوز التعجيل بالزكاة عند الحاجة، فيجوز مثلا التعجيل بدفع الزكاة في حالة الركود الاقتصادي، حيث تساعد الزكاة في الخروج من براثن الركود من خلال دفع الطلب فالإنتاج فالتوظف والدخل. كما يجوز أيضا دفع كامل الزكاة في مصرف واحد أو أكثر من مصارفها لضمان تحقيق أهدافها.

لا تنتفي الزكاة بمجرد القيام بها مرة واحدة بل هي مستمرة طالما توافر شرطي

استحقاقها: النصاب وحلول الحول. كما أن تنوع الزكاوات يعني استمرار القيام بها على مدار العام.

كما أن الزكاة لا تقبل من الله إلا إذا كانت من الطيب الحلال، فيقول النبي الأمين (إن الرجل ليتصدق بالصدقة من الكسب الطيب، ولا يقبل الله إلا الطيب، فيتلقاها الرحمن فيربيها له كما يربي أحدهم فلوه أو وصيفه أو فصيله).

وجملة القول أن فريضة الزكاة - إذا أديت كما فرضها الله عز وجل - تكون كافية للقضاء على الفقر ومن ثم سوء توزيع الدخل في المجتمعات المسلمة، فيكفي أن نذكر أن الأصول المالية الموجودة في المصارف للأثرياء العرب – والذي يقدر عددهم عن مائتي ألف ثري – تربو عن 1190 بليون دولار (**Boulard, B., 2001**)، ومن ثم فقيمة الزكاة المفروضة على تلك المبالغ هي 29.8 بليون دولار، وهذه المبالغ كفيلة بالقضاء على الفقر في الدول العربية، وإيجاد فرص توظيف للعاطلين في الدول العربية كافة، إذن إتباع التعاليم الإسلامية ومن خلال فريضة واحدة فقط وهي الزكاة كفيل بانتفاء الفقر ومن ثم سوء توزيع الدخل والثروة في المجتمعات الإسلامية.

8.4. فروض وأدوات مدعمة لدور الزكاة

لا ريب أن الزكاة تمثل حجر الأساس في إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع بما تقوم به من دور اجتماعي واقتصادي، ومع ذلك فإن الإسلام يقر حزمة من الفروض والأدوات المدعمة لعمل الزكاة، وتتمثل تلك الفروض في بيت المال، والصدقات، والكفَّارات، والإرث، والنفقة، وغيرها. كل تلك الأدوات لها آثارا إيجابية على محاربة الفقر أو / و تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة بين أبناء الوطن الواحد. ولقد بينت آية البر صور الإنفاق في سبيل الله، فضلا عن أن جمع صور الإنفاق مع الزكاة في آية واحدة إنما يدل على تكامل الإنفاق والزكاة، يقول المولى عز وجل "ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب

ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والنبيين وآتي المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة" (سورة البقرة، الآية 177).

8.4.1. دور الأغنياء في توظيف الفقراء

يقر الفقه الإسلامي أن الزكاة هي الحد الأدنى الذي لا يجوز إمساكه لسد حاجات المحتاجين، فإذا عجز هذا الحد عن تحقيق الهدف منه، وعجزت موارد بيت المال بما تملكه من خراج وغنائم وتركة من لا وارث له وغيرهم عن الوفاء بهذا الهدف، فإن لولي الأمر أن يوظف على الأغنياء بقدر ما تمليه الضرورة. وقد استند العلماء في ذلك على كثير من الآيات القرآنية، منها قوله تعالى "وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب الجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم" (سورة النساء، 36)، وقال سبحانه وتعالى "وآتوهم من مال الله الذي آتاكم" (سورة النور، آية 33) وقال عز من قائل "وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه" (سورة الحديد، آية 7. والأحاديث النبوية الشريفة في هذا المقام كثيرة منها (من لا يرحم الناس لا يرحمه الله). وهذا هو النهج الذي آمن به الصحابة والتابعين ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : لو علم الله أن زكاة الأغنياء لا تكفي الفقراء لأخرج لهم من غير زكاتهم ما يقوتهم، فإذا جاع الفقراء فبظلم الأغنياء لهم (كنز العمال، للمتقي الهندي، ج 6، رقم الأثر 15823، ص 310)[5].

8.4.2. الصيرفة الإسلامية والسوق المالي الإسلامي

تجنب الصيرفة الإسلامية المجتمع المسلم الآثار السلبية للربا. ولكي تعمل المصارف الإسلامية بكفاءة لابد من وجود سوق مالي إسلامي متطور، ويتطلب ذلك القضاء على

[5] قد أفاض الكثير من العلماء في هذا الموضوع منهم الشاطبي والقرطبي وأبو حامد الغزالي، وللإطلاع على ذلك يرجى الرجوع إلى دراسة اقتصاديات الغنى في الإسلام، للدكتور عمر بن فيحان المرزوقي، وهي متاحة على شبكة المعلومات العالمية:

faculty.ksu.edu.sa/12386/.../**اقتصاديات**20%**الغنى**20%في20%**الإسلام**doc.

المعوقات التي تحول دون اكتمال السوق المالية الإسلامية وتتمثل في العلاقة مع المصرف المركزي، ونقص الكوادر البشرية، وكيفية تطبيق مبادئ بازل II ، وعلاج المشكلات المتعلقة بالرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية، ومعالجة الآثار السلبية للعولمة، ثم كيفية حوكمة تلك السوق المالي[6].

9. محاربة الفقر وسوء توزيع الدخل في مملكة البحرين

تقوم الحكومة في مملكة البحرين ببذل الكثير من الجهود المحسوسة للقضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل والثروة، وتغطي تلك الجهود مجالات عديدة منها ما يلي:

9.1. ضمان حد الكفاية

تعمل الحكومة في البحرين جاهدة لتوفير حد الكفاية للمواطنين من خلال العديد من الإجراءات والجهود منها:

1. مساعدة الأسر الفقيرة على إقامة مشروعات منتجة تساعد في زيادة مستويات دخولهم ومن ضمنها مشروع دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة / المايكروستارت / ومشروعات الأسر المنتجة، وقد ساعد على ذلك إنشاء بنك الأسرة في مارس 2007م، الذي يقدم قروضا صغيرة وميسرة للفئات ذات الدخل المحدود والفقراء بما يساعدهم في إقامة مشروعات صغيرة تكون نواة لمشروعات أكبر في المستقبل، فضلا عما يقوم به بنك البحرين الوطني في الشأن نفسه.
2. العمل على خفض معدل البطالة من خلال المشروع الوطني للتوظيف والذي تم أنشاؤه خلال الفترة من يناير 2006م ويونيو 2007م، وبلغ عدد المسجلين 22100 مواطن وتم تدريب

[6] ليس هنا مجال تفصيل تلك المعوقات ولمن أراد تفصيلا لها يتفضل بالرجوع إلى: عبدالباقي، هشام، 2011، فشل الأسواق المالية التقليدية والأزمات المالية والاقتصادية من منظور إسلامي، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (قادم).

5425 مواطن، وتم توظيف 17259 مواطن، وهناك عدد 1542 في طور استكمال إجراءات التوظيف (**الجريدة التجارية، العدد 31، 2007**م). وقد استقر معدل البطالة في البحرين عند 3.6% يمثل الإناث 70% منهم، ويبلغ عدد العاطلين عن العمل 5226 عاطلا، بينما يبلغ عدد الوظائف الشاغرة 10015 وظيفة، وذلك وفقا تقرير وزير العمل عن الربع الأخير من العام 2010م بشأن مستحقي إعانة وتعويض التعطل وبيانات التدريب والتوظيف والشواغر الوظيفية (**جريدة أخبار الخليج، العدد 12015، 2011**م).

3. دعم ذوي الاحتياجات الخاصة، فقد خصص راتبا شهريا قدره خمسون دينار شهريا للمعاق، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا الدعم لغاية شهر ديسمبر 2007م حوالي 4988 معاقا، ومن جهة أخرى قامت وزارة التنمية الاجتماعية خلال العامين 2006 و 2007م بتوظيف 500 معاقا (**جريدة أخبار الخليج، العدد 10856، 2007**م).
4. العمل دوما على زيادة الأجور في القطاع العام لتواكب زيادات الأسعار، مع مساعدة القطاع الخاص لزيادة أجور موظفيه أيضا. وقد حددت الحكومة الحد الأدنى للأجور بـ 200 دينار شهريا، والحد الأدنى للمعاشات التقاعدية بـ 180 دينار شهريا.
5. تخصيص جانبا أكبر من ميزانية المملكة للمشروعات التي تفيد الأسر محدودة الدخل والفقراء، مثال ذلك مشروعات الإسكان الجديدة، ومشروع ترميم المنازل الآيلة للسقوط وغيرها.

6. توفير الرعاية الصحية: تكفل مملكة البحرين الرعاية الصحية لمواطنيها، حيث تقدم الخدمات الصحية الأولية والثانوية بالمجان لكل المواطنين، انطلاقا من العمل بالمادة (8- أ) بالدستور البحريني التي تنص على "لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية، وتعني الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية". ولتحقيق ذلك تخصص الدولة نسبة متزايدة من الدخل القومي للإنفاق على الصحة

والرعاية الصحية. ويبلغ عدد المستشفيات الحكومية والأهلية في المملكة 10 و12 على التوالي في عام 2007م، فضلا عن 21 مركزا صحيا منتشرة في المملكة، ويبلغ عدد الأسرة في المستشفيات الحكومية 1714 سريرا وفي المستشفيات الأهلية 329 سريرا في نفس العام (**النشرة الإحصائية، 2008**). ويمثل القطاع الصحي مشكلة يمكن أن تساهم بشكل غير مباشر في تفاوت توزيع الدخل حيث أن عدد المستشفيات والأسرة لا ينمو بنفس معدل نمو السكان، مما يجعل الفئة القادرة تلجأ إلى العلاج الخاص سواء داخل أو خارج المملكة، فضلا عن عدم توافر بعض الخدمات الصحية بالكفاءة اللازمة مما أيضا يجعل المواطن يفضل العلاج خارج المملكة.

7.توفير فرص التعليم لكل المواطنين: تُولي مملكة البحرين رعاية خاصة لقطاع التعليم منذ مطلع القرن العشرين. وقد تم افتتاح أول مدرسة ابتدائية عام 1919 تحت إشراف مجلس الأعيان، وافتتاح أول مدرسة ابتدائية للبنات وإرسال أول بعثة للدراسات العليا إلى الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1928. وتتزايد عدد المدارس بأنواعها بالمملكة لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم، وقد بلغت عدد مدارس المرحلة الابتدائية في التعليم العام نحو 134 مدرسة وعدد مدارس المرحلة المتوسطة نحو 38 مدرسة، بينما بلغت عدد مدارس المرحلة الثانوية 30 مدرسة في عام 2006/ 2007. أما في التعليم الخاص فبلغت مدارس رياض الأطفال 134، ومدارس المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية 60 مدرسة في العام نفسه (**النشرة الإحصائية، 2008**). وتقوم المملكة بإعفاء الطلاب غير القادرين - من تقل دخل آبائهم عن 600 دينار شهريا - من مصاريف التعليم الجامعي كاملة.

ومع كل ما سبق فإن التعليم في البحرين يؤثر سلبا على توزيع الدخل نتيجة اختلاف الكفاءة بين المؤسسات التعليمية المختلفة في المملكة، فهناك الكثير من المؤسسات التعليمية التي تقدم المناهج الخاصة بها كالمدارس الأمريكية والإنجليزية والهندية والباكستانية وكذلك

مؤسسات التعليم الجامعي، مما تتفاوت معه كفاءة الخريجين، وبالتالي القدرة على الانخراط في سوق العمل. ولا يغيب عن البال التفاوت الكبير في نفقات الدراسة بين تلك المؤسسات وتأثير ذلك على توزيع الدخل في الوقت الراهن وفي المستقبل.

9.2. التشجيع على العمل المنتج

تقوم مملكة البحرين بالتعاون الدائم مع المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية لتقديم برامج اجتماعية متكاملة تتوافق وسياسات المملكة، مثال ذلك اتفاق التعاون بين وزارة التنمية الاجتماعية والبنك الدولي والموقع في نوفمبر 2006 والذي يهدف إلى تنفيذ مشروع لدعم شبكة الأمان الاجتماعي في المملكة والعمل على تنمية الأسر المحتاجة من خلال التدريب والتأهيل لمائة أسرة فقيرة، فضلا عن الدور الذي تقوم به وزارة التنمية الاجتماعية منذ استقلالها بالمرسوم الملكي رقم 29 عام 2005 في المساهمة الفاعلة لتحسين مستوى معيشة الأسر المحتاجة من خلال توفير فرص العمل المناسبة وتقديم المساعدات المالية والعينية لهم.

9.3. العمل على التوسع في المصارف الإسلامية

تسعى مملكة البحرين جاهدة أن تكون مركزا إقليميا للصيرفة الإسلامية وقد قطعت شوطا ملحوظا في هذا الصدد، ففي عام 2002 تم إنشاء السوق الدولي المالي الإسلامي من خلال إنشاء بنك التنمية الإسلامي، وتهدف لتطوير سوق مالية إسلامية أولية وقصيرة المدى. وفي عام 2006 اتخذت مؤسسة النقد حزمة من الإصلاحات لدعم وتحديث إطار التصاريح للبنوك العاملة في البحرين. وتتمثل أهم الملامح الأساسية لحزمة الإصلاحات في تبسيط الأنواع الموجودة من التصاريح للبنوك بأنواعها المختلفة، فالبنوك التجارية الشاملة أطلق عليها" البنوك الجزئية" بينما أطلق على النوعين المتبقين "البنوك الكلية"، ومن ثم يتكون القطاع المالي البحريني من المؤسسات والأسواق المالية الإسلامية، متضمنا البنوك الجزئية والكلية والبنوك

المتخصصة وشركات التأمين وشركات التمويل، فضلا عن الأطراف المؤثرة في سوق الأوراق المالية. يعتبر القطاع المالي أكبر موظف في الاقتصاد البحريني، حيث يوفر فرص عمل لأكثر من 80% من قوة العمل ويساهم بنحو 27% من إجمالي الناتج المحلي البحريني. ويشير الجدول رقم (6) إلى تطور مساهمة الأدوات المالية الإسلامية في أدوات الدين العام بمملكة البحرين، فقد تزايدت نسبة مساهمة تلك الأدوات خلال الفترة 2001 – 2005، ثم تناقصت في العام 2006 لتعاود الزيادة مرة أخرى في العام التالي، لتتناقص في العامين 2008 و 2009 من 74.5% إلى 65.1%.

جدول رقم (6) تطور مساهمة الأدوات الإسلامية في أدوات الدين العام في مملكة البحرين 2001 – 2009 (مليون دينار)

السنة	الأدوات التقليدية		الأدوات الإسلامية		إجمالي	
	حجم	% من الإجمالي	حجم	% من الإجمالي	حجم	%
2001	507	88.5	65.8	11.5	572.8	100
2002	456	76.4	141	23.6	597	100
2003	270	45.6	321.5	54.4	591.5	100
2004	130	22.2	455.5	77.8	585.5	100
2005	130	21.1	487.1	78.9	617.1	100
2006	162	23.9	517.1	76.1	679.1	100
2007	90	14.6	526.6	85.4	616.6	100
2008	180	25.5	625	74.5	705	100
2009	470	34.9	878	65.1	1348	100

9.4. الزكاة

يقوم صندوق الزكاة التابع لوزارة الشؤون الإسلامية بمملكة البحرين بدور رائد في تلقي الزكاوات من الأفراد والمؤسسات وتوجيهها إلى مصارفها الشرعية.

9.5. إنشاء العديد من الجمعيات والمؤسسات التي تساهم في القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل

ونذكر هنا فقط واحدة من تلك المؤسسات وهي المؤسسة الخيرية الملكية. وقد أسس جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المؤسسة الخيرية الملكية بتاريخ 14

يوليو 2001م لكفالة الأيتام البحرينيين من الأسر المستحقة، كما صدر أمر ثان من جلالة الملك في تاريخ 4 نوفمبر 2001م بتكليف المؤسسة بكفالة الأرامل اللاتي لا عائل لهن. وفي 27 نوفمبر من عام 2007م صدر عن جلالة الملك حمد بن عيسى ال خليفة ملك مملكة البحرين أمر ملكي بإعادة تنظيم المؤسسة الخيرية الملكية ليكون جلالته رئيسا فخريا لها. ويتولى سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة نجل جلالة الملك المفدى رئاسة مجلس الأمناء فيها، لتتولى المؤسسة القيام بأعمال الخير والبر والإحسان والنهوض بدور إنساني واجتماعي واقتصادي يعود بالنفع على المواطنين وتتولى القيام بكفالة الأرامل والأيتام ورعاية المسنين وذوى الاحتياجات الخاصة وتقديم المساعدات الاجتماعية والصحية والتعليمية والمساهمة في تخفيف الأعباء المعيشية عن الأسر المحتاجة وكذلك المساهمة في إنشاء وتنمية المشاريع الاجتماعية والخيرية غير الربحية كدور الأيتام ورعاية الطفولة والمعاقين ومراكز المسنين ورياض الأطفال وتأهيل الأسر المحتاجة ومراكز التأهيل الصحي والمساهمة في أعمال التنمية المستدامة كدعم برنامج إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتخصيص الأراضي للمشاريع الاجتماعية والخيرية والتنسيق مع الأجهزة الحكومية المكلفة بتنفيذ برامج ومشاريع في هذا المجال وأية أعمال خيرية أخرى يأمر بها جلالة الملك الرئيس الفخري للمؤسسة أو يقرها مجلس الأمناء.

وخلاصة ما سبق أن مملكة البحرين تقوم بحزمة من السياسات والإجراءات للحد من الفقر وسوء توزيع الدخل، نتيجة تلك الجهود والإجراءات فإن الفقر وسوء توزيع الدخل قد تراجعا كثيرا في مملكة البحرين. أيضا فإن السياسات المتبعة من قبل حكومة البحرين تتفق وما تدعو إليه الشريعة الإسلامية، من توفير حد الكفاية للمواطنين وتشجيعهم على العمل المنتج، وتوفير البيئة المناسبة والمشجعة لذلك عن طريق التوسع في الصيرفة الإسلامية وتدشين المؤسسات الخيرية، فضلا عن تنظيم تلقي وصرف أموال الزكاة.

10. النتائج والتوصيات

هدف البحث إلى تبيان أن مشكلتي الفقر وسوء توزيع الدخل ظاهرتان عالميتين وأنه على الرغم من اهتمام الباحثين والسياسيين بهما ومحاولة الحد منهما بإتباع العديد من الإستراتيجيات إلى أنها فشلت في تحقيق ما تصبو إليه. وأوضح الباحث أن الركن الثالث من أركان الإسلام وهو الزكاة كفيل بانتفاء الفقر من المجتمعات المسلمة وبتحقيق العدالة المنشودة في توزيع الدخل والثروة، فضلا عن الأدوات والفروض الأخرى المدعمة لدور الزكاة. كما عرض الباحث للسياسات والإجراءات التي تتبعها الحكومة البحرينية للحد من المشكلتين المذكورتين، وبين أن تلك السياسات والإجراءات تتفق والشريعة الإسلامية السمحاء. وتكمن أهم التوصيات في توجيه مزيد من الدعم والمؤازرة لقطاعي التعليم والصحة بمملكة البحرين لتحقيق العدالة في الحصول على خدمتي التعليم والصحة لكافة الأفراد.

11. المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الجريدة التجارية، العدد 31، 19 ديسمبر، 2007م.

النشرة الإحصائية، (2008م)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء.

المرزوقي، عمر بن فيحان، دراسة اقتصاديات الغنى في الإسلام، متاحة على شبكة المعلومات العالمية: faculty.ksu.edu.sa/12386/.../اقتصاديات%20الغنى%20في%20الإسلام.doc.

الليثي، هبة، 2004، سياسات مكافحة الفقر، المنتدى العربي للسكان، بيروت، 19 – 21 نوفمبر (تشرين الثاني).

تقرير التنمية البشرية، الامم المتحدة، 2006.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، قطاع الشؤون الاجتماعية، 2007، التنمية والقضاء على الفقر، ورقة قدمت إلى وزارة الخارجية في جمهورية مصر العربية، إدارة العلاقات متعددة الأطراف.

جريدة أخبار الخليج، العدد 12015، 14 فبراير، 2011م.

جريدة أخبار الخليج، تصريح لوزيرة التنمية الاجتماعية، العدد 10856، 13 ديسمبر، 2007م.

شرف، أحمد، 1992، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ص ص: 13-29.

فوزي، سميحة، 1993، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، مجلة أوراق شرق أوسطية، القاهرة، ص: 80.

كريم، كريمة، 2005، دراسات في الفقر والعولمة، مصر والدول العربية، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، ص 411.

عبدالباقي، هشام، 2012، فشل الأسواق المالية التقليدية والأزمات المالية والاقتصادية من منظور إسلامي، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (قادم).

عيسى، محمد عبد الشفيع، 2009، نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي (إطار منهجي للسياسات ومقاربة كمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46

ثانيا: المراجع الأجنبية

Abdelbaki, H., 2012, Income distribution, poverty and education in Bahrain, The Middle East Journal of Economics and Finance, forthcoming.

Abdelbaki, H., 2003, Can adjustment policies work for the poor?, The Egyptian Journal for Commercial Studies, Faculty of Commerce, Mansoura University.

Adams, R. Jr., 2000, Self – targeted subsidies: the distributional impact of the Egyptian food system, World Bank, Washington, DC.

Addison, T., and Demery, L., 1987, Stabilization policy and income distribution in developing countries, World Development, Vol. 15, No. 12, pp. 1483 - 1498.

Akerlof, G.A., (1970), The market for Lemons: qualitative uncertainty and the market mechanism, Quarterly Journal of Economics, 84 (3), pp. 488 – 500.

Al- Qudsi, S., 1995, Water resources: use constraints & potential for cooperation in the Middle East, in Spiegel S. & D. Review (eds.), Practical peacemaking in the Middle East, Garland publishing, New York – London.

Boulard, B., 2001, GCC outward investment flows, inward investment needs, presented at the Middle East in London, UK.

Bulir, A., and A. J. Hamann, (2003), Aid volatility: an empirical assessment, IMF Staff Papers, Vol. 50, No. 1, pp. 64 – 89.

Bulir, A., and T. Lane, (2004), Aid and fiscal management, in S. Gupta, B. Clements, and G. Inchauste (eds.), Helping countries develop: the role of fiscal policy, (Washington: IMF).

Chami, S., 1999, External shocks, policy responses, and domestic adjustment, in Mansur, A. & V., Treichel (eds.), Oman beyond the oil horizon policies towards sustainable growth, IMF Occasional Paper, No. 185.

Clements, M.; S. Radelet, and R. Bhavnani, (2004), Counting chickens when they hatch: the short – term effect of aid on growth, Center for Global Development Working paper, No. 44.

Hadjimichael, M., and others, (1995), Sub – Saharan Africa: growth, savings and investment 1986 – 93, IMF Occasional paper No. 118 (Washington: IMF).

Hansen, H., and F. Trap, (2000), Aid effectiveness disputed, Journal of International Development, Vol. 12, No. 3, pp. 375 – 98.

Pallage, S., and M. Robe,(2001), Foreign aid and the business cycle, Review of International Economics, Vol. 9, No. 4, pp. 641 – 675.

Radwan, S., 1997, Towards full employment: Egypt into the 21th century, The Egyptian center for Economic Studies, ECES, Distinguished Lecture Series, No. 10.

Rajan, R., and A. Subramanian, (2005), What undermines aid's impact on growth?, IMF working paper, WP/ 05 / 126, Washington D.C., USA.

Weiss, J., 1995, Economic policy in developing countries: the reform agenda, Prentice Hall / Harvester Wheatsheaf, London.

World Bank, 1991, Egypt: alleviation poverty during structure adjustment, Washington, DC: The World Bank, P: XIX.

World Bank, 1996, Yemen: public expenditure review, World Bank, Washington DC.

World Bank, 1996, Yemen: Public Expenditure, Washington, DC: The World Bank

World Bank, 2004, Arab Republic of Egypt: a poverty reduction strategy for Egypt, Egypt: Middle East and North Africa Region, P: VI.